معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائـــر

د. علي غربي*

Abstract

This article tries to examine the Algrerian experience of development since independence, especially in the last two decades when several changes have been occurred. During the years since 1986 the problem of development in Algeria has become even more urgent and anxious; when faced with growing and dangerous crisis.

At this stage of developpment (if there is such a development); it has been very difficult, if not possible, to carry on such a development, when the level of investment, consumption growth and the standard of living of the majority of people have been deteriorated. So, in this situation one can ask if there is such a development at all, if rather there is an underdevelopment?

This article analyzes the Algerian experience of development, suggests approaches and strategies to solve problems of such a pure economic development and provides some recommendations for a course of action. Taking into consideration the trend towards globalization.

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحديدا، عدة تطـــورات وتغيرات هيكلية مست تركيبته الأساسية بصورة مباشرة، وباعتباره جزء أساسيا من مكونات المجتمع الأساسية، فقد تأثر الاقتصاد بمـــا أصـــاب المجتمع من تحولات وتغيرات.

واستنادا إلى تحولات معيارية اقتصادية سياسية وتاريخية، يتفـــق جل المختصين والمهتمين بالاقتصاد الجزائري على أن أبـــرز التحـــولات

الاقتصادية التي خبرها المجتمع الجزائري، يمكن تحديدها في مراحل مميزة تنفرد كل مرحلة منها بخصائص تميزها عن غيرها من المراحل.

وفي تركيزنا على ما مر به الاقتصاد الجزائر في العشرية الأخيرة، نسعى إلى تشريح جانبا أساسيا من جوانب التنمية الشاملة التي نأمل أن تكون أداتنا في ولوج الألفية الثالثة، أين ستسود عولمة اقتصادية لا تولي أهمية إلا للمتحكمين في زمام أمورهم فقط. وهدفنا من هذا المسعى هو الوقوف على طبيعة الاقتصاد الجزائري وتحديد أهم معالمه من حيث كونه اقتصاد ريعي أم إنتاجي، تقليدي أم حديث، ومدى استقلاليته في تحديد سياساته واتجاهاته... وما هي تركيبته القطاعية؟ وأية القطاعات تنال الحظ الأوفر من العناية والاهتمام في السياسة الاقتصادية العامة؟ وأين تبدو المؤشرات الفعلية في الميل نحو الخوصصة وإيلاء القطاع الخاص مزيدا من الاهتمام ؟ مع توصيف وتحليل الترابطات الاقتصادية التي تحكم طبيعة العلاقة بين السلطة والثروة أو العلاقة بين السياسي والاقتصادي أو بالأحرى أيهما المستقل من التابع؟ هذا إلى جانب تحديد الآليات الاقتصادية التي ترسم اتجاه التغيرات التي تحدث في هذا المجال. إن الهدف من وراء هذه الانشغالات والتساؤلات هو الوقوف على حقيقة الاقتصاد الجزائري من حيث توجهاته النظرية والاستراتيجية التي ينهض عليها وتتحدد مساراته بالاستناد إليها، والتي ينحصر مؤداها في الإجابة على التساؤلات التالية: هل أن طبيعة الاقتصاد الجزائري بتركيبته التي خبرها ويخبرها والعلاقات التي سادته وتسوده، يعمل على، أو يساهم في تحديد (أو وضع) آليات اقتصادية متينة كفيلة في أن تساعد

على وجود تغيرات اقتصادية شاملة مخططة (هادفـة)؟ وهـل أن هـذه التغيرات من شأنها الرفع من المستوى المعيشي لكافة الشعب (المواطنين) بغض النظر عن مكانتهم التي يحتلونها في السلم الاجتماعي؟ وليس مجـرد نمو كمي قطاعي تستفيد منه فئات معينة محظوظة، لا لشيء سوى أنهـا ذات انتماءات مصلحية جهوية أو إيديولوجية؟. إنه في حال سيادة هـذه الخاصية الأخيرة يكون مجرد نمو عشوائي تلقائي، لا يعود بالفائدة علـى كافة المواطنين من حيث توفير فرص مواتية وظروف معيشية أحسـن، وبذلك ينتفي عنصرا أساسيا من مكونات التنمية. هذه الأخيرة التي يمكن تحديدها في مثلث قاعدته الاقتصاد وضلعيه همـا التنميـة الاجتماعيـة والتنمية السياسية. وأي تجاهل لأحد الأضلاع أو تباطؤ في وتيرة سـيره بالنسبة لغيره يعني إعاقة التنمية. وفي هذا المجال نعتقد أن التنمية السياسـية تتجلى بصورة أساسية في الديمقراطية، في حين يمكـن حصـر التنميـة الاجتماعية في التعليم، المشاركة، عمل المرأة إلخ. وسوف لن نخـوض في هذين المجالين، لنتتبع بشيء من التفصيل أهم التحولات الاقتصادية الـتي شهدتها الجزائر في العقد الأخير من هذا القرن.

شكل يوضح مكونات التنمية

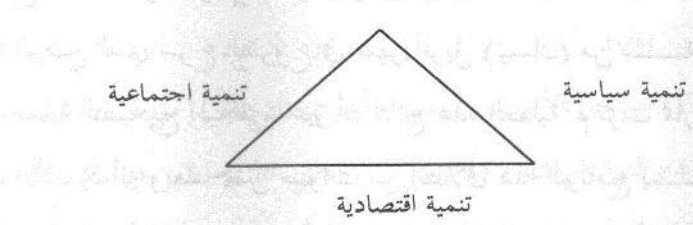

أهم التحولات في الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جوهرية مستمرة خلال مسيرته التنموية، وهذه التغيرات إن كانت تحمل إيجابيات كثيرة، فقد عرفت أيضا اختلالات بنيوية أثرت سلبا في المحصلة النهائية للتنمية، ولعل من بين أهم العوامل التي ساهمت بمستويات متفاوتة في إضعاف الاقتصاد الجزائري نذكر: التبعية، النمو الديمغرافي والاعتماد الكلي على منتوج واحد، والمتمثل في المحروقات، حيث ساهم هذا الوضع في هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره المباشر بالصدمات الخارجية. ونظرا للتحول عن النموذج الموجه للتنمية والإقبال عن تبني النموذج الليبرالي القائم على اقتصاد السوق. أصبح التصحيح وإعادة الهيكلة عملية لابد منها، تسهر على تنفيذها المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. وتعتبرها بمثابة الوصفة الجاهزة الكفيلة بدفع عجلة التنمية إلى الأمام. والسؤال الذي نطرحه هل أن هذه العملية بالفعل ساهمت في تحقيق التنمية المنشودة؟

نستهل حديثنا في محاولة الإجابة على هذا السؤال بالتطرق إلى الوضع الاقتصادي المتردي الذي خبرته الجزائر منذ نهاية الثمانينات، مثل هذا الوضع الذي سرع الشروع في شهر أفريل (نيسان) من سنة 1994 في عملية التصحيح الهيكلي. غير أن نتائج هذه العملية لم تؤت ثمارها لحد الآن، إذ أنه وبعد خمس سنوات من انطلاق هذا البرنامج يسجل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية عشر، أن الوضعية

الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ما تزال شبيهة بتلك التي فرضت عليها الذهاب إلى إعادة الجدولة.

حيث بدأت تظهر مع مستهل هذه المرحلة تداعيات الارتماء في أحضان المؤسسات الدولية المالية والإذعان لشروطها، وذلك من خلال تراجع أسعار النفط وعدم كفايتها في تغطية الحاجيات، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وما يترتب على ذلك من تداعيات. ففي سنة 1994 بلغت عائدات تصدير المحروقات ثمانية(8) ملايير دولار بينما نجد أن عملية تسديد الديون الخارجية من جهة واستيراد المواد الاستهلاكية من جهة أخرى يفوق 11 مليار دولار. وأمام هذا الوضع أعلنت الجزائر عن حالة توقف عن الدفع بتاريخ 6 أفريل (نيسان) 1994 لتدعم بذلك فكرة تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار) المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي كأحد شروط إعادة الجدولة. للعلم فقد عرفت التغيرات الرسمية للدينار مقارنة بالدولار الأمريكي القيم التالية:

في سنة 1991 الدولار الواحد = 22.40 دينار جزائري.

" " 1992 " " = 23.56 د.ج.

" " 1993 " " = 24.67 د.ج.

" " 1994 " " = 36.00 د.ج.

ومن بين الأسباب الفعلية الأخرى للتخفيض من قيمة الدينار هو حالة عدم التوازن بشقيه الخارجي والداخلي الذي يظهر في عجز الميزانية والتضخم. فبالنسبة لعجز الميزانية يلاحظ أن الجزائر قد بدأت تعرف منذ 1980 عجزا مستمرا ومتزايدا في ميزانيتها ووصل إلى حده الأقصى سنة

1993 إذ بلغ 200 مليار دينار، وهو ما يعادل حوالي 35% مـن إجمـالي النفقات العامة. إن من شأن هذا الانزلاق الداخلي الذي عرفه الدينـار بسبب انخفاض قيمته في سوق الصرف، والتي بلغت 63% في الفترة بـين 1991 إلى غاية شهر أفريل من سنة 1994 (نهاية سنة ستاند باي tand by)، وتخوف أصحاب الأموال من تضاعف الديون العامة يساهم في زيـادة معدل التضخم والمزيد من تدهور قيمة العملة، لأن غايتهم حماية أموالهم بتصديرها أو تهريبها على حساب المصلحة الوطنية؛ من شأن كل هذا أن يساهم في ارتفاع نسبة العجز واستمرار تهريب الأموال مما يضاعف مـن التضخم (عبد الرحمان مبتول وأخرون، جريدة المساء، 27 أفريل 1994).

ومن العوامل التي ساهمت في رفع معدلات التضخم زيادة على ما سـبق ذكره، هو الارتفاع في مديونية المؤسسات العمومية تجاه البنوك جـراء الاستمرار في دفع أجور العمال دون مقابل، والتطهير المالي، إلى جـانب ارتفاع حجم النفقات؛ ونتيجة لكل هذا ترتفع الميزانية بوتيرة أسرع مـن ارتفاع الإنتاج، ويتم تجاوز هذه الفجوة باللجوء إلى البنك.

إن هذا التدهور الذي عرفه الدينار الجزائري هو صورة حقيقية للوضـع الاقتصادي المتأزم، فالعملة تعتبر (مؤشرا) سعرا توازنيـا في الاقتصـاد الكلي، وانخفاضها أو تخفيضها يعني أن الاقتصـاد الوطـني في وضـع متدهور، أو في حالة ركود؛ وهذا ما تدعمه معطيات الواقع.

يتفق الجميع أن عملية إعادة الجدولة هي عملية قاسـية للغايـة وترهق كثيرا البلد المعني؛ لأنها ترتبط بالضرورة بقبـول البلـد المديـن مجموعة من الشروط المجحفة، والامتثال لتوجهات اقتصادية واجتماعيـة

جديدة، والتي غالبا ما تتعارض مع أوضاع البلد وظروفه الاجتماعية والسياسية. وبطبيعة الحال فإن البلد الذي يذهب إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية يكون في وضع اقتصادي لا يحسد عليه. واستنادا إلى رمزي زكي فإن " أهم سمات هذه الأزمة أو هذا الوضع، هو أن البلد المدين إذا ما استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية وحينما تستمر هذه الأزمة فإن البلد يتدهور فيه مستوى الاستهلاك الجاري، وينقص فيه عرض السلع، وترتفع الأسعار، وتتوقف الطاقات الإنتاجية، وتتزايد البطالة، ويتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر، وحينما يحدث ذلك، يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة" (زكي، 1987، 167).

ولتجنب الوقوع في مثل هذا المأزق فضلت الجزائر الذهاب إلى إعادة الجدولة. وطبعا القبول بهذا الاختيار يعني إذعان البلد المعني للشروط القاسية التي يفرضها الدائنون والاستعداد لتنفيذ ما يطلبونه منه، وفي الغالب يسهر الدائنون على تنفيذ شروطهم الكثيرة والمجحفة، والتي تزداد قساوتها مع مرور الزمن؛ وفي هذا الصدد يذكر رمزي زكي مطالب الدائنين المتنوعة، فهي بخصوص التجارة الخارجية تبدو في تخفيض قيمة العملة الوطنية لتقترب أو تتساوى مع سعر الصرف في السوق السوداء، مع إلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بحيازة النقد الأجنبي والتعامل به، وإلغاء القيود الجمركية والقانونية على الواردات، مع إعطاء صلاحيات واسعة للقطاع الخاص. "وليس بخاف أن محصلة

هذه التوصيات هي فرض نمط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة المنافسة الأجنبية ومحاربة الاحتكار والتدخل، وكل هذا يعني أن الدولة المدينة يتعين عليها أن تتخلى عن الضوابط والخيوط التي كانت تمسكها بيدها لمعالجة اختناقات النقد الأجنبي" (رمزي زكي، 1987، 170).

أما بالنسبة للإنفاق العام فيطالب الدائنون بإلغاء الدعم على السلع الواسعة الاستهلاك من قبل عامة الشعب، وزيادة أسعار البيع لمنتوجات القطاع العام، بالإضافة إلى زيادة الضرائب. " ومحصلة هذه المطالب تهدف إلى "فرملة" نمو الطلب المحلي من خلال الضغط على استهلاك ذوي الدخل المحدود. وفي هذا الصدد يلاحظ أن الدائنين لا يطالبون بكبح نمو الاستهلاك الترفي" (المرجع السابق، 171). وبخصوص السياسة الاستثمارية تتركز مطالب الدائنين في التشجيع الكامل والشامل للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على حساب القطاع العام، ويجب الاستثمار في القطاعات التصديرية وذلك حتى يتسنى للبلد المدين الحصول على النقد الأجنبي اللازم **لدفع ديونه**. ومن خلال هذه الشروط وغيرها يصبح البلد المدين مسلوب الإرادة في سياسته الاقتصادية خصوصا، وقد يكون التدخل حتى في اتخاذ القرارات السياسية التي تتعلق بسيادة البلد؛ وبهذا تتكرس تبعيته للخارج. (دراسات عربية، ع. 11ـ12 سبتمبر/ أكتوبر 1986، 36ـ 39).

ومما لاشك فيه أن الجزائر قد خبرت نفس هذا المصير، ويخشى الكثير من المتتبعين دخولها في الحلقة المفرغة لإعادة الجدولة المتوالية،

ولتجنب الذهاب إلى إعادة جدولة أخرى، باشرت في تصحيح هيكلي لاقتصادها. غير أن سياستها في ذلك لم تبد عليها بوادر النجاح، وفي هذا الصدد يعتقد أحد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقييمه لمخطط إعادة الهيكلة (أو التصحيح الهيكلي)، الذي يشرف على نهايته، أن الوصفة العلاجية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي FMI ليست صالحة أبدا و لم تنجح في أي بلد، فهذه المكسيك مثلا وبعد 13 سنة من تطبيق إعادة الهيكلة، مازالت لم تخرج من أزمتها المالية.

وبالنسبة للجزائر يرى " مصطفى مقيدش" (وهو نائب رئيس الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين) أنه بعد مرور أربع سنوات من بداية تطبيق التصحيح الهيكلي ما يزال التدهور هو السمة المميزة للقطاع الإنتاجي. وتبقى النتيجة المحققة من وراء ذلك هي فقط توسيع دائرة الفقر وظهور طبقة من الطفيليين والمضاربين (جريدة الخبر، عدد 2418، 01 ديسمبر، 1998).

وقد تضمن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، للوضع خلال السداسي الأول من سنة 1998 أنه تم تسريح 49 ألف عامل ما بين شهري جانفي (أيار) وجوان (حزيران) من بينهم 15 ألف عامل من القطاع الصناعي. ويبلغ عدد العمال المسرحين منذ انطلاق إعادة الهيكلة 264 ألف عامل منهم 61% من قطاع البناء، و 21% من قطاع الخدمات. وهذه الوضعية يجسدها عدد الإضرابات التي حدثت في نفس الفترة؛ فحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة العمل والحماية الاجتماعية أن النصف الأول من سنة 1998 قد شهد أكثر من 90 إضرابا عماليا،

مس العديد من القطاعات الاقتصادية يتصدرها قطاع البناء والأشـــغال العمومية. وقد شارك فيها حوالي 22 ألف عامل، وكانت مطالبهم تخـص مشاكل الأجور والقدرة الشرائية ومخطط إعادة الهيكلة (جريدة الخـــبر، عدد 2416، 29 نوفمبر، 1998).

وقد تزامن مع هذه الوضعية المتدهورة ما عرفته السوق النفطيـة من انخفاض حاد حيث وصل سعر البرميل إلى ما دون الـ 10 دولارات، ولنتصور الخسائر التي تعرفها الجزائر من جراء ذلك. فتقديرات الميزانيـة قد وضعت على اعتبار السعر المرجعي للبرميل هـــو 18 دولار، ومـن المؤكد أن هذا الانخفاض الذي يقارب النصف (50%) يؤثر سلبا علـى الميزانية العامة؛ وقد قدرت خسارة الجزائر بما يفوق 1.8 مليار دولار سنة 1998. ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن يستمر هذا المستوى المنخفـض لسعر النفط نتيجة الوضعية المتدهورة التي تعرفها السوق النفطية عالميـا والتي تسبب فيها ما تتوفر عليه السوق من فائض نفطي من جهة ونقـص الاستهلاك الدولي لهذه المادة بفعل الأزمة المالية الآسيوية من جهة أخرى.

ومما يزيد من صعوبة الوضع، ما نلاحظه على مستوى التجـارة الخارجية أين تم تسجيل تراجع للصادرات مقابل ارتفـاع للـواردات، حيث بلغ الحجم الإجمالي للواردات 4... مليار دولار، وذلـك بزيـادة تقدر بنسبة 3.61% مقارنة بنتائج السداسي الأول من ســـنة 1997. في حين سجل حجم الصادرات إجمـالي قـدره 5.69 مليـار دولار، أي بانخفاض يقدر بنسبة 24.45%. ومن خلال هذه النسب نلاحظ تراجعـا واضحا في فائض الميزان التجاري الذي بلغ 1.24 مليـار دولار خـلال

السداسي الأول من سنة 1998، مقابل 3.23 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 1997. " ويأتي على رأس قائمة الواردات مجموعة مواد التجهيزات الصناعية والفلاحية بنسبة 33.22% من الحجم الإجمالي والتي بلغت 1.47 مليار دولار، في حين سجلت مجموعة المواد الغذائية نسبة 27.63%. أما مجموعة المواد الموجهة لتشغيل الجهاز الإنتاجي كالمواد الأولية ونصف المصنعة، فاحتلت المرتبة الثالثة من الواردات مسجلة نسبة تزيد عن 25% من حجمها الإجمالي" (جريدة الخبر عدد 2417، ليوم 30 نوفمبر 1998).

إن هذه الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري تترك آثارها السلبية على مختلف فئات المجتمع وشرائحه. غير أن الفئات الأكثر تأثرا هي تلك الفئات التي توجد في قاعدة السلم الاجتماعي. فالفاتورة الباهظة لهذه الأزمة يدفعها أساسا المواطن العادي يوميا حيث يجد نفسه أمام الانخفاض المستمر لقدرته الشرائية والارتفاع المطرد لأسعار المواد الأساسية. واستنادا لخبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن " الوضعية المالية للجزائر هشة وتبعث على القلق، فخلال سنة 1999 ستصل خدمة الديون لوحدها إلى 41% من المداخيل، أي أنه في كل 100 دولار تتحصل عليه الجزائر تدفع منها 41 دولارا لتسديد خدمات المديونية فقط"، (وسنعود لهذه النقطة لاحقا).

وإذا كانت أغلب تحاليل المهتمين بالوضع الاقتصادي للجزائر تجمع على فشل عملية إعادة الهيكلة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي الذي كان متوقعا بلوغه حسب ما خطط له؛ فإن الاختلاف يبدو واضحا حول الأسباب والعوامل ومن تم احتمالات المستقبل.

فالبعض يعزي هذا الفشل إلى الظاهرة الإرهابية التي تضرب الجزائر منذ بداية التسعينات فور توقيف المسار الانتخابي ـــ الذي اعترته تجاوزات صارخة غذاها الغياب شبه التام للدولة ـــ إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والتي حلت بتاريخ 1991/01/11.

في حين يرجع بعضهم أسباب الفشل إلى حقيقة سياسة المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي لم تعرف أبدا نجاحا حقيقيا في أي بلد من بلدان العالم على الإطلاق، لأنها لا تريد التضحية بمصالحها الخاصة ومصالح الدول التي تسيطر عليها، فالشواهد التاريخية تؤكد على أن " الشروط التصحيحية أو الإصلاحية للصندوق والبنك الدوليين هي مجرد ضغوط يباشرانها على الدول التي لا تسير في الخط الاقتصادي والسياسي لمجموعة السبع الكبرى وأن هذه الضغوط تندرج في منظور سياسي دولي لبناء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد ذي قطب واحد... رغم أن المؤسستين تدركان جيدا عواقب هذه السياسة الوخيمة على مجالين حيويين بالنسبة للبلدان النامية على الأخص هما تدهور مستوى معيشة الطبقات الفقيرة أو المحدودة الدخول، واستياء حالة التنمية. وهي تضحيات تخدم تقدم المجتمعات المتقدمة، وتدفع البلدان النامية إلى المزيد من التخلف والتبعية" (بهلول،1993، 343ـــ 346). إن المهم بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية ليس الإصلاحات أو التصحيحات الهيكلية الاقتصادية، وإنما همهم الوحيد هو المحافظة على مصالحهم الاقتصادية، وذلك بالرغم مما يقدمونه من حجج واعتبارات سياسية واقتصادية توجههم.

ويعتقد البعض الآخر أن سبب الفشل يكمن في تلك الذهنيات التي تحكم عقول منفذي تلك السياسة والتي تحن إلى الماضي بكل مضامينه، ذلك الماضي الذي لم تعد شروطه الإيديو- سياسية قائمة الآن. والملاحظ أن هذا الحنين للماضي من طرف الكثير ليس قناعة مبدئية بقدر ما هو تخوف من نضوب مصلحي.

وهناك من يربط ذلك بمسألة الديمقراطية وما تتطلبه من شروط، إذ أن الحرص على إرساء آلياتها والعمل بها، لاشك أنه يأخذ كثيرا من وقت المسيرين بحيث لا يبقى أمامهم متسع من الوقت لمعالجة المسائل الاقتصادية. وهنا يستدعي الحسم بين اختيارين: إما الاهتمام بإرساء دعائم الديمقراطية وتفعيلها، أم التفرغ بدلا من ذلك للمسائل الاقتصادية؟

وهناك من يرجع ذلك إلى سوء تسيير العائدات والقروض التي أهدرت في هبات سياسية وترغيبية، ولم تذهب إلى مجالات استثمارية أو إنتاجية تعم بفوائدها عامة المواطنين.

ومهما تعددت الأسباب تبقى النتيجة واحدة، وهي أن الاقتصاد الجزائري قد أصبح أكثر فأكثر اقتصادا تابعا للخارج باعتماده الكبير جدا على العائدات النفطية، والإهمال الواضح للقطاع الفلاحي أساسا والإنتاج الوطني خارج المحروقات عموما.

وبالرغم من الأهمية التي تكتسيها المحروقات في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لتلبية الحاجات الضرورية للاقتصاد الجزائري، إلا أن ارتباطها الوثيق والمباشر بتقلبات السوق الدولية يجعل الاعتماد الكامل

عليها محفوفة بالمخاطر، وتبقى أهميتها مرهونة باستمرار تدفق الريع الاقتصادي والمستوى الذي يبلغه في تلبية حاجات الإنفاق العام والمحافظة على هذا المستوى؛ فالحاصل أن ريع المحروقات هو الذي يغطي متطلبات الاقتصاد وتلبية حاجاته الآنية والمستقبلية، وهذا خطأ لا ينبغي التمادي في العمل به، لأن نتائجه غير مضمونة. ويحذر من مغبته الكثير من المحللين. ففي هذا السياق يعتقد علي الكواري أن مثل هذه الوضعية تصدق على كل الدول التي تعتمد في اقتصادها على عائدات النفط. فبالنسبة للحالة القطرية على سبيل المثال، يحذر من استمرار الاعتماد على الريع الاقتصادي النفطي حين يقول: " وتظل أهمية الزيت الخام الراهنة في اقتصاد قطر مرهونة باستمرار تدفق الريع الاقتصادي عند المستوى الذي يسد حاجة الإنفاق العام. فالريع النفطي هو الذي يمكن الدولة من تمويل الاستثمارات الجديدة، وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ومواجهة حاجة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إلى الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، وذلك من خلال سياسات الدولة في النفقات التحويلية التي تتم بواسطتها إعادة توزيع عائدات النفط. إن مكانة الزيت الخام في قطر ترتكز على حقيقة كونه مصدر إيراد سهلا يصب في خزينة الدولة، ويسمح للحكومة بمواجهة احتياجات الإنفاق، وتدليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق سياسات إعادة توزيع عائدات الزيت الخام وتحريك الاقتصاد وترضية المجتمع. من هنا كانت أهمية الزيت الخام مرتبطة بمستوى الريع الذي يحققه تصدير النفط لميزانية الدولة. وارتبطت نتيجة لذلك فترات العسر واليسر في قطر بمعدل نصيب الميزانية العامة

من برميل الزيت المنتج. فكلما ارتفع سعر الزيت الخام، كان نصيب الحكومة أكبر، وكانت عائداتها من الزيت الخام أقدر على مواجهة الإنفاق العام، وتحريك النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. والعكس صحيح، فقد شهدت قطر حقبا من العسر والضيق؛ مرة في مطلع الستينيات عندما انخفضت أسعار النفط، ومرة أخرى عندما بدأت أسعار النفط بالتراجع منذ عام 1968. هذا على عكس حقب الطفرة التي صاحبت ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع نصيب الميزانية العامة من برميل الزيت المنتج في قطر. لذلك كله يجب إدراك مصدر أهمية الزيت الخام، ولفت نظر الجميع إلى حقيقة سهلة على الفهم صعبة على الاستيعاب، ألا وهي أن مصدر الزيت الخام في قطر يتمثل أساسا في الريع الاقتصادي الذي يولده، وتحصل الدولة عليه باعتبارها مالك الزيت في باطن الأرض. لذلك فإن دوام قدرة الدولة على الاستمرار في نمط الإنفاق العام الراهن، يتوقف على استمرار تدفق مستوى من الريع الاقتصادي يسمح بذلك" (علي الكواري، المستقبل العربي، ع. 203، 1996، 38).

وإذا كنا قد تعمدنا الاستشهاد بهذا الاقتباس المطول عن الحالة القطرية، فذلك لأن أغلب الدول المصدرة للنفط يصدق عليها هذا التحليل، وتعتبر الجزائر أكثرها ممن يصدق عليها ذلك، فهي تعيش الآن حالة عسر كبير نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط. فطبيعة هذا الريع الاقتصادي المتآكل بالتدريج نتيجة لتذبذبات السوق النفطية من جهة، ولإمكانية نفاذ هذا المصدر مستقبلا من جهة أخرى، يحتم الحرص على

توفير البدائل الكفيلة لاستمرار التنمية والمحافظة على المستوى الاقتصـلدي الذي تم بلوغه ومحاولة تحسينه باستمرار خصوصـــــا في هـــذا الوضـــع الاقتصادي الذي ما يزال يتوفر على بعض الإيجابيات و الـــذي يضمنـــه هذا المخزون الذي تتمتع به البلاد. لأن اتباع "سياسة النعامة" وعـــدم البحث الجدي على موارد بديلة، سيؤدي إلى عواقب وخيمة على كيـان الدولة ووجودها، عندما تجف آبار النفط أو تشح قليلا؛ ويصبح هـــذا المسعى أكثر إلحاحا إذا عرفنا أن الجزائر تتوفر على أغلب الشروط لخلق بدائل كفأة ورصينة لتنمية معتمدة على الذات كـــالأراضي الفلاحيـــة والقاعدة الصناعية والموارد البشرية.

إن الاعتماد على عائدات النفط التي تعرف تراجعا كبـــيرا إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها الجزائر وتزيد في حدتهـــا الزيادة المرتفعة للسكان والتي تبلغ حوالي 2.8%، وانعدام البنية التحتيـة (القاعدة المادية) المتطورة أو الملائمة التي تتيح إعادة الهيكلة بكلفة معقولة، وأيضا ندرة رؤوس الأموال، كل هذا يدفع إلى مزيد من التبعية للخـلوج. ويصعب عندها تصور حدوث تغيير هيكلي في البنية الاقتصاديـــة دون إثارة هزات اقتصادية واجتماعية، تكون عنيفة أحيانـــا وتـــأخذ أبعـــادا خطيرة، طالما أن السياسات المسماة بالتكيف الهيكلي تخضع في أساســها لمنطق واحد هو إتاحة الفرصة للبلدان المدينة لضمان الاستمرار في دفـــع خدمة الديون مهما كان الثمن. فالقيد المفروض عليها ذو طبيعة خارجية وهو الذي يحدد سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلـــة العميقـــة للنظـــم الإنتاجية، والهدف من ذلك كله هو تصحيح الاختلالات الاقتصاديـــة

والمالية لتفادي الخطر الذي يتهدد البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء، ألا وهو خطر التوقف عن دفع مستحقات المديونية؛ وهنا يجب التوقف عند هذه النقطة لإيضاح التكاليف الاقتصادية التي تتحملها البلاد نتيجة لهذه السياسة ـــ التكيف الهيكلي ـــ المفروضة.

والشواهد الواقعية تبين أن الاقتصاد الجزائري قد شهد انخفاضا متواصلا لمعدلات النمو، حيث نزلت إلى مادون الصفر في كثير من السنين، وانخفاض مصادر التمويل الناجمة عن التصدير وغياب الاستثمار اللازم لتكوين رأس المال وإعادة العملية الإنتاجية، كلها مؤشرات لاقتصاد تطبعه ملامح الوهن والعياء. وهكذا بدأت الاختلالات تتفاقم نتيجة ضعف النظام الاقتصادي، الذي نتج عنه تهديد صريح للقدرة الشرائية للمواطنين مما هدد مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الدنيا. وهكذا اتسع نطاق الفئات الفقيرة، وازدادت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية... فقد ساهم الانهيار المستمر في متوسط معدل النمو في تدني محسوس وواضح لحجم الاستثمار، فبعد أن كان هذا الأخير يفوق 13% في المعدل السنوي خلال فترة السبعينيات، بدأت هذه النسبة تتراجع بشكل واضح بعد ذلك، بحيث لم تعد الجزائر من الناحية العملية تستثمر على الإطلاق منذ منتصف الثمانينيات. حين بدأت أسعار البترول تخبر هبوطا حادا أثر بشكل كبير على عائداتها.

وللتذكير فإن المحروقات تمثل ما يزيد عن 90% من إجمالي الصادرات، وقد كانت تمثل 98% من إجمالي الصادرات سنة 1980؛ كما عرف معدل النمو بدوره تذبذبا واضحا، فبعدما كان بين 1980 ـــ 1985

مرتفعا، حيث بلغ على سبيل المثال معدل 15% سـنة 1984، بـدأ في التباطؤ ابتداء من سنة 1985 أين بلغ نسبة 4.3% بـين 1985 ــ 1986، واستمر غالبا في تراجعه بعد ذلك.

إن هذه التقلبات التي خبرتها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمـالي المترتبة عن اتباع سياسات التصحيح الهيكلي، تركت بصماتها السلبية من خلال تكريس التبعية بالاعتماد شبه الكلي على الخارج، وتزداد حـدة التبعية أكثر عندما يكون الاعتماد ــ كما أكدنا ــ على مصـدر غـير مأمون في توفير العملة الصعبة (النقد الأجنبي) اللازم للتنمية، وإهمـال المصادر الأكثر أمانا في توفير ما تحتاجه التنمية المستقلة والمتمثل أساسا في العمل المنتج واستغلال الأرض، والجزائر تتوفر على أرض فلاحية خصبـة وموارد بشرية هائلة.

وحول وضعية الديون الخارجية للجزائر تحديدا، تفيد مذكـرة لبنـك الجزائر صادرة في شهر فيفري من سنة 1999، بأن حجم الديون الخارجية قد بلغت 30.47 مليار دولار بتاريخ 31 ديسمبر 1998 وذلك بعد إعـادة جدولة 50% من إجمالي المديونية الخارجية. وقد عرفت تركيبة الديـون تذبذبا ملحوظا، أين تراجعت الديون متوسطة وبعيدة المـدى، فبلغـت 30.26 مليار دولار سنة 1998 مقابل 31.06 مليـار دولار سـنة 1997. وارتفعت الديون قصيرة المدى من 162 مليون دولار سنة 1997 لتبلـغ 212 مليون دولار سنة 1998. وقد كان لتقلبات أسعار النفط وما ترتب علـى ذلك من تراجع للمداخيل أثرا واضحا، حيث خسرت الجزائر من جـراء ذلك حوالي ثلث (1/3) عوائدها النفطية، أي ما يعادل 3.5 مليـلو دولار

سنة 1998. وقد وصل معدل نسبة خدمات الديون إلى 47.5% من قيمة الصادرات مقابل 30.3% لسنة 1997. وستدفع الجزائر لهذا الغرض مـــا قيمته 6.5 مليار دولار سنة 1999، وما لا يقل عن 5 مليار دولار ســـنة 2000. وهذا وضع حرج للغاية خصوصا أمام انخفـــاض ســـعر النفـــط، والذي سيحتم اللجوء إلى إعادة جدولة ثالثة. ومـــا يزيـــد مـــن هـــذا الاحتمال هو ما يتوقعه بنك الجزائر من أن نسبة النمو لن تتعـــدى 2.1% لسنتي 2001 و 2002. والجدول أدناه يوضح تركيبة الديـــون الخارجيـــة للجزائر بمليار دولار أمريكي:

السنة	ديون متوسطة وطويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل (سنة على الأكثر).	المجموع
1990	26.588	1.791	28.379
1991	26.636	1.239	27.875
1992	25.886	0.792	26.678
1993	25.024	0.700	25.724
1994	28.850	0.636	29.486
1995	31.317	0.256	31.573
1996	33.230	0.421	33.651
1997	31.060	0.162	31.222
1998	30.260	0.212	30.473

المصدر جريدة الخبر، 10 مارس 1999 عدد 2501.

وما دمنا بصدد الحديث عن تركيبة الديون الخارجية نلاحـــظ هيمنة الواضحة للدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخـــرى،

فبالنسبة لسنة 1998 احتل الدولار الأمريكي ما نسبته 42.2% من إجمالي الديون، أما الفرنك الفرنسي فقدر بـ 14.1% يليه الين الياباني بنسبة 12.2%. والجدير بالملاحظة أن قيمة العملات الأوروبية البالغة حوالي 35% مؤهلة للارتفاع أكثر مع بداية التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، والتي أصبحت سارية المفعول مع مطلع سنة 1999.

في ظل هذا الوضع المتأزم الذي يمر به القطاع الاقتصادي خصوصا، منذ بداية التسعينيات تحديدا، وجدت الدولة نفسها في مأزق مس مشروعية الدولة الحديثة نفسها من حيث عجزها على استيعاب التنوع في تشكيلات المجتمع الجزائري؛ وهذا ما ساهم في نمو المعارضة ومنها المعارضة المتطرفة أو العنف.

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد، وتتمثل في:

1 - اختلال في توزيع الدخل الوطني، حيث يصعب على الفئات التي تتسم ببطء في جمود دخولها وهي المنتمية للجهاز الخدمي والحكومي وما تبقى من شركات القطاع العام، حيث يلاحظ عدم قدرتها على ملاحقة التغيرات السريعة والمرتفعة في الأسعار، وذلك على العكس من الفئات الأخرى التي تتغير دخولها بوتائر سريعة ومطردة مع التغير في المستوى العام للأسعار.

2 - وكنتيجة للسبب السالف الذكر وبالإضافة إلى مستوى التضخم فإن إعادة توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع لا تخضع لمعايير منطقية

وعقلانية وإنما تكون بطريقة عشوائية، لفـائدة المضـاربين والمغـامرين والطفيليين.

3 – وضوح التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع وفئاته، حيث نلاحـظ أن بعض الفئات تزداد ثراء على ثراء في حين تضمحل أو تزول طبقـات بكاملها، مثلما يحدث للطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام الأمان في المجتمع، وأن زوالها يعني فقدان المجتمع لأهم آلياته من أجل تحقيق التنمية، زيـادة على هذا فقد تحدث تغيرات محسوسة في الأوضاع النسـبية للشـرائح المختلفة داخل الطبقة الواحدة حيث يتحسن الوضع النسـبي للبعـض ويزداد سوء بالنسبة للبعض الآخر وبدون وجود مبررات واقعية مؤسسـة على مدى الالتزام بالعمل.

4 – ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات البشرية للعمـل بالخـارج، نتيجـة لتدهور الدخول الحقيقية لمثل هذه الفئات التي تنتمي عموما إلى الطبقـة الوسطى، ويأتي في صدارة المتسربين للخارج خريجو الجامعات من حملـة الشهادات العليا. وقد عرفت هذه الفترة هجرة عالية لهذه الفئة.

للتذكير فإن القيمة الاستثمارية التي تخسرها البلاد من جـراء هجـرة الكفاءات العلمية كبيرة للغاية لاسيما إذا علمنا مثلا أن متوسط الكلفـة السنوية لتدريب واحد من ذوي الكفاءات العالية في أية مؤسسة وطنيـة يبلغ 70 ألف دينار جزائري بالنسبة للموظف من الدرجة الأولى ويكلـف الموظف من الدرجة الثالثة 161 ألف دينار جزائري. من هنا نقـول أن الجزائر ـــ في الآونة الأخيرة تحديدا، وذلك نظرا لظروف موضوعيـة ـــ تخسر سنويا أموالا كبيرة من جراء هذه الهجرة في الوقت الذي هـي في

حاجة ماسة إلى كفاءاتها المهاجرة للاستفادة من علمهم وخبرتهم في جميع المجالات. ما ينبغي تأكيده أن الفرد لا يهاجر إلى بلاد أخرى لأن هنـــاك عوامل نفسية من إحباطات وغيرها تدفعه إلى ذلك، وإنما لشعوره بالغربة والاغتراب في وطنه، وأيضا لعدم توفر الأمن الـــلازم لقيامـــه بـــأدواره المختلفة في المجتمع، وكذلك لشعوره بأنه غـــير مفيـــد لمجمـــل التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

5 – تفشي وانتشار الرشوة والفساد الإداري وذلك كنتيجـــة حتميـــة لمعدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية حيث صـــاحب ذلـــك قلب في سلم القيم التي كانت تسود المجتمع وتحافظ على تناغمه، ويمكـــن تجاوز هذا الواقع بالقيام بإصلاحات إدارية تعيد للإدارة مصداقيتها لتنـــال ثقة المواطن.

6 – ترسيخ التبعية، حري بنا في هذا السياق أن نشير إلى أن تبعية الجزائر للبلدان الأوروبية تحديدا تضرب بجذورها في التاريخ حيـــث تعـــود إلى الفترة الاستعمارية ـــ وقد أوضحنا معالم وآليـــات ذلـــك ـــ وبعـــد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر جاهدة اتباع سياسة تنموية معتمـــدة على الذات، وذلك من أجل إحداث تغيير جذري في الموازين القائمـــة، وساعدها في ذلك سنوات النمو المزدهر نسبيا والتي دفعت إلى الاعتقـــاد بإمكانية حدوث تنمية مستقلة تتركز على الذات وتعمل على التخلـــص من قيود التبعية. إلا أن ذلك لم يتحقق لاتباع سياسات متناقضة أحيانـــا وذات رؤى نظرية واستراتيجية محدودة إن لم نقل معدومة ـــ وقد تتبعنـــا بعضا منها ـــ وقد جاءت فترة الثمانينات لتقضي على هـــذا "الأمـــل"

وتكشف على العكس من ذلك على فشل الخروج مـن التبعيـة، بـل تكرست أكثر بالقبول الرسمي بها.

حيث أنه ومع مطلع الثمانينات ـ بداية عهد حكم الشـلذلي ـ وبغرض محو كل الآثار الإيجابية لفترة السبعينات ـ فترة حكم هـواري بومدين ـ انطلقت عملية المراجعة والتي هي في مضمونها تراجع عن كل المكتسبات ، كما طرح مبدأ من " أجل حياة أفضل" المعتمـدة أساسـا على الاستهلاك الواسع للسلع الكمالية المستوردة؛ ومن خـلال هـذا التوجه بدأت تتبلور أكثر فأكثر مع مرور الوقت كل السمات السـلبية للتبعية بشكل محسوس، حيث بدأ التخلي عـن الاسـتثمارات المنتجـة والتحول عن استيراد حاجيات الإنتاج الداخلي. وهذا ما استدعى إعـادة هيكلة القطاعات الاقتصادية على نحو يسمح لها بتحسين قدرتها التنافسية وموقفها التفاوضي فيما يتعلق بتعاملها مع الأطراف الخارجية. وذلك من أجل ضمان إعادة إنتاج القوى العاملة ورأس المال وهو الأساس الـذي ترتكز عليه سياسات التكييف الهيكلي (إعادة الهيكلة). غير أن تحقيـق ذلك لم يكن ممكنا في ظل التبعية وبداية ندرة رؤوس الأموال، واعتمادها في ذلك على مورد وحيد والمتمثل في الريع النفطي الذي يخضع مباشـرة لتذبذبات السوق العالمية التي يتحكم في تحديدهـا أطـراف تتنـاقض مصالحها ومصالح الدول النامية عموما والجزائر واحدة منها.

وإذا كان الاقتصاد الجزائري قد عرف حالات من المد والجـزر، فإن قيود التبعية لم تفك رغم مرور أكثر من خمس وثلاثين سـنة مـن الاستقلال بل صارت أكثر تعقيدا. حيث أنه بعد السقوط الحر لأسـعار

البترول في منتصف الثمانينات وجد جل الجزائريون أنفسهم على حافة الفقر، فالرخاء النسبي الذي خبرته الجزائر خلال عشرية من الزمن (السبعينيات) عندما ارتفع سعر البترول أصبح مجرد ماض يحن له الجميع. ولم يعد في الواقع سوى أثرا سطحيا للريع البترولي جراء تثمين سعر المحروقات في السوق الدولية إبان فترة زمنية. حيث تبين أن الآلة الاقتصادية الوطنية عاجزة بعدما تضخمت وصارت حاجاتها وبالتالي تبعيتها مضاعفة وبعدما توسعت السوق الاستهلاكية بأكثر من الضعف دون أن يرافقها نمو مماثل ومناسب للهيكل الاقتصادي. وبذلك تجمعت كل ظروف إفلاس الاقتصاد الوطني ولم ينجه من الاختناق الفعلي سوى المزيد من القروض الأجنبية، التي أدت به إلى إعادة جدولة ثانية وربما ثالثة، وحول هذا الاحتمال الأخير، ونظرا إلى تقلبات أسعار البترول — رغم ارتفاعها الطفيف مؤخرا — قد تضطر الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية المالية من أجل إعادة جدولة ثالثة، ومما يزيد من احتمالات ذلك تراجع احتياطات الصرف إلى أقل من 6 ملايير دولار في بداية سنة 1999 بعدما وصلت إلى 8.5 مليار دولار سنة 1998 (الخبر، ع 2613، 24/07/ 1999). وفي آخر تقرير لهم، يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي ضرورة تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات لا تقل عن 6% حتى تتجنب الجزائر الذهاب إلى إعادة جدولة أخرى؛ وبالنظر إلى حالة الركود النسبي التي لا تزال تطبع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، فإن هذه النسبة تبقى صعبة المنال إذا لم تتكل على الريع

النفطي، وهذا هو الاحتمال الوحيد المرشح لتجنيب الجزائر اللجـوء إلى إعادة جدولة ديونها من جديد.

7 – فقدان قيمة العمل، حيث بدأ الشباب يفقد حبه للعمل، وانتشـرت بدلا من ذلك بعض العادات السلبية كمحاولة الكسب السـريع ولـو بالطرق الملتوية، وصارت النظرة الدونية للعلم سيدة الموقف، وأصبـح لا شأن للمتعلم في المجتمع، حيث ساد الاعتقاد أن أهمية الشخص تأتي مـن ماله أو مركزه. وأمام هذا الفهم المشوه والمرتبط بـاختلالات النسـق القيمي، يلاحظ إقبال كبير للمعلمين والأساتذة على الدروس الخصوصية أو الأعمال التجارية الحرة، وذلك على حساب مهمتهم الحقيقية والنبيلة. ونتيجة لهذا التوجه سادت القيم الاستهلاكية على حسـاب الإنتـاج وترشيد الاستهلاك.

8 – انتشار ظاهرة العنف حيث أن جو اللاأمن الذي يخيم على البـلاد منذ بداية التسعينيات قد ساهم في إحجام أصحاب رؤوس الأموال علـى الاستثمار أو هروبهم إلى الخارج.

وفي ضوء هذه الطروحات يمكننا الوقوف عند ظاهرة آخـذة في النمو والمتمثلة في تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الرسمـي نحـو الاقتصاد غير الرسمي، أي أن هناك نمـوا وتزايـدا مخيفـا في الأنشـطة الاقتصادية غير الرسمية بشقيها المشروعة اجتماعيا وغير المحبذة اجتماعيـا. وتؤكد الشواهد المتوفرة لدينا أن هذا القطاع أصبح يلعب دورا كبيرا من الناحية الاستيعابية والخدمية والإنتاجية؛ وبدأ بعض المتخصصين يتكلمون عن استراتيجية العمل الكثيف الـتي طبقـت في كينيـا خصوصـا في

السبعينيات تحت ضغوطات البنك العالمي. وفي هذا السياق يشير فريـــق آخر إلى أن توسع الاقتصاد غير الرسمي هو مجرد تعبير عن اتجاه يســـعى لتحقيق أقصى حد من الربح للقطاع الرسمي الذي لم يعد قـــادرا علـــى استيعاب الزيادات السريعة في حجم القوة العاملة.

وعلى أية حال يشهد الاقتصاد الجزائري اختلالات هيكلية، فضلا عـــن تعايش أنظمة إنتاجية متباينة. وهذا الوضع هو سبب ونتيجة في آن واحد لحالة التبعية المزدوجة التي يخبرها: فهو تابع داخليـــا وذلـــك باعتمـــاده الكامل على عائدات المحروقات،(وعن الأحوال الجوية بالنسبة للفلاحـة)، وهو تابع خارجيا بعدم تحقيقه مستوى من الاكتفاء الـــذاتي واعتمـــاده الكامل في استهلاكه الضروري على الاستيراد.

تأسيسا على كل ما سبق، نخلص إلى القول بأن ما وصل إليـــه الاقتصاد الجزائري هو عبارة عن حصيلة منطقية لمسار شامل محدد أثرت فيه معطيات سياسية اجتماعية واقتصادية ســـواء كـــانت داخليـــة أو خارجية. وأن الوضع الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر يجد أسسه في نمـــط التسيير المرتبط بالنظام الاحتكاري الريعي الذي بدأ يخبر ابتداء من أواخـر الثمانينات، مرحلة تناقضاته بالرغم من تحقيقه لبعض المكاسب في مرحلـة تاريخية معينة، واتباع سياسة الهروب إلى الأمام في الكثير مـــن المســـائل والقضايا المصيرية؛ وكذلك انعدام لغة الصراحة لدى المســـؤولين علـــى رسم السياسة الاقتصادية خصوصا، حيث يترتب على ذلك أن تكـــون نسبة الإنجاز مما هو متوقع من أي برنامج ضئيلـــة، وتعـــزى الأســـباب والحجج إلى ارتفاع التكلفة وبالتالي عدم كفاية ما تم رصده من أمـــوال

لذلك. ولهذا فإن الكثير من المشاريع لم تنجز في مواعيدهـــا وتتطلـــب تكاليف إضافية معتبرة لإنجازها، ونتيجة لذلك تهتز ثقة المواطنين في أولـي أمرهم. ومن الدلائل على عدم الصراحة ما عرفته نسبة النمو سـنة 1994، حيث تشير أرقام الديوان الوطني للإحصاء أن هذه النسبة قد بلغـــت (-2%) مقارنة بسنة 1993، وهو يناقض التصريحات الرسمية التي تقدم نسـبة (+0.2%) (الخبر، ع 1351، 11 أفريل، 1995). وبطبيعة الحال فإن الفـرق بين النسبتين مهم؛ فالنمو السلبي للناتج يعني ارتفـــاع حجـــم الديـــون الخارجية التي يجب على الأجيال القادمة تسديدها، وازدياد حدة البطالـــة وبالتالي زيادة احتمالات حدوث توترات اجتماعية.

بناء على هذه الاعتبارات ونظرا للوضعية التي عليها الاقتصـــاد الجزائري، نعتبر أن تجاوز ذلك يستدعي الأخذ بجملة مـــن الترتيبـــات، تطرحها الدوائر المالية الدولية في شكل معايير أو شروط، والأخـــذ بهـــا يعتبر أمرا مفروغا منه في ظل القبول بالتوجه نحو اقتصاد السوق، والميـــل الكبير نحو الارتماء في أحضان العولمة والتي هي في ملامحها الراهنة تدعيمـــا لاقتصاد السوق في قطبيته الأحادية، أو بالأحرى النمـــوذج الرأسمـــالي الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت هذه المعايـــير تتجاهل تلك الجوانب الاجتماعية والتدعيمية الإنسانية التي تتعارض مـــع مطلقات الرأسمالية لأنها لا تخدم مصالحها.... فإنها تبقى ضرورية، ومـــن أهمها:

1 – الاستقرار السياسي.

2 – استقرار الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية الكلية، وإصلاح النظام المصرفي ووضع معدلات فائدة حقيقية وإيجابية. والحاصل أن أي اقتصاد لا يكون مستقرا إلا إذا كان منتجا، والاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مستهلك.

3 – الابتعاد عن الطابع البيروقراطي والاحتكاري في التعاملات الإدارية عموما وفي مقدمتها المالية والجمركية.

4 – اتباع سياسة واضحة للخوصصة، بحيث يحظى القطاع الخاص بالدعم والتشجيع، في إطار قانوني واضح، وألا نخوصص المؤسسات الناجحة.

5 – اتباع سياسة منضبطة في الشغل.

6 – إقامة مناطق حرة للتبادل، وذلك رغم أن النتائج المتوقعة من مثل هذا الإجراء تعتبر محدودة نظرا لعالمية الاقتصاد.

7 – سن قانون مرن وواضح للاستثمارات. غير أن سيادة بعض الأساليب البيروقراطية ذات الانتماءات المعارضة لا تزال تمارس.

8 – تشجيع وتدعيم الاستثمارات الزراعية في الجنوب خصوصا.

9 – توفير المناخ الملائم للديمقراطية السياسية، بخلق الآليات اللازمة من مؤسسات وأحزاب في ظل تعددية حقيقية تجد أرضيتها في الممارسة الواقعية. وقد يكون هذا المعيار هو الشرط الأول في الاستفادة من الدعم الأجنبي، لأنه وبتوفر هذا الشرط تصبح بقية الشروط سهلة التحقيق، في حين العكس يخلق مناخا من عدم الاستقرار أو الخوف من حدوث

تغييرات مفاجئة تقلق أصحاب رؤوس الأموال ويتجنبون الاستثمار في البلاد ، فمن طبيعة الرأسمالي أنه يخاف الخسارة فقط.

إلى هذا الحد من التحليل الذي استمد معطياته بصورة أساسية من الشواهد التاريخية والواقعية، يمكننا القول أن التحول نحو اقتصاد السوق أو بالأحرى الأخذ بالاتجاه الليبرالي للتنمية لم يعرف أي نصيب من النجاح، وإنما نتجت مع بداية تطبيق هذا المشروع مظاهر سلبية عديدة: من تدهور في الميزانية العامة، ونمو كبير للمديونية، تسريح العمال، تزايد معدلات البطالة، غلاء المعيشة، انتشار ظاهرة الفقر، تآكل الطبقة المتوسطة، وكل هذا في ظل عنف مسلح. وقد دعم برنامج التصحيح الهيكلي هذه التناقضات؛ وبالرغم من قصوره، فإن البعض ما يزال يدافع عن هذا المشروع الليبرالي ويطرحه كبديل وحيد قادر على تنمية البلاد. ومما يزيد في تدعيم حجة أصحاب هذا التوجه هو ما أصاب المشروع الاشتراكي في التنمية من فشل وانهيار، وكذلك التشويه الذي يلحق بالبديل الإسلامي في التنمية من طرف بعض التنظيمات "الإسلامية " المتطرفة.

إذن، وأمام عدم وجود بدائل ممكنة في الوقت الراهن، يبقى العمل على التكيف مع تلك الشروط التي تفرضها التحولات العالمية الراهنة أمرا ضروريا خصوصا وأن هناك إصرار رسمي للقبول بها. ورغم ما تتطلبه من جهود وتضحيات، وللتقليل من السلبيات، ينبغي وبالتوازي مع مواصلة الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية الواجبة، الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي الذي يبقى مفقودا في هذه السياسات.

وغير خاف أن الأسس النظرية التي تستند إليها هذه السياسات تتجاهل الجوانب الاجتماعية بصورة واضحة وتركز فقط على الأبعاد التي تدعم مقولاتها (المصلحة/الربح).

وتأتي في صدارة مبادرات التكيف من أجل إنعاش اقتصادي منشود في الجزائر، توفير المناخ السياسي الملائم لقيام مثل هذا الإنعاش والذي يتمثل أساسا في الاستقرار السياسي، والتخلي عن الذهنيات البيروقراطية السلبية، المحسوبية، التباطؤ، اللامبالاة وفكرة البايلك... وهي كلها ممارسات من شأنها عرقلة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (للاستثمار والشراكة) ودفعها للهروب نحو أماكن أخرى. ويجدر التأكيد على أن كل تلك المبادرات تبقى غير مجدية وعبارة عن مجرد أمنيات لا تسمن ولا تغني من جوع؛ وحتى تجد مبررات تجسيدها واقعيا، على السلطة أن تسعى جديا من أجل العودة إلى الأوضاع القانونية، وذلك بترك العدالة تباشر عملها بحرية واستقلالية، بعيدا عن أية ضغوطات أو مضايقات، وتعامل كل الجزائريين كمواطنين من نفس الدرجة، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، ومن خلال العودة إلى الأوضاع القانونية يعيش المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون في أمان من جهة، ومن جهة أخرى يمكن توفير أموال معتبرة كانت تذهب لجهات فرضتها الأزمة الحالية لتوظف في المجال الاقتصادي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نكرر ما أكدناه سابقا، بأن للجزائر الإمكانيات البشرية والمادية وحتى الرصيد التاريخي لتجاوز أزمتها الاقتصادية خصوصا. والتي نحصرها فيما يلي:

1 – المجال الحيوي الواسع سواء مـــن حيـــث المنـــاخ أو مـــن حيـــث التضاريس.

2 – الإمكانيات الطبيعية الكبيرة.

3 – الإمكانيات الزراعية والغابية والرعوية المعتبرة.

4 – الإمكانيات البشرية.

5 – الهياكل الاقتصادية المتنوعة.

6 – الانتماء لمجموعة إقليمية متجانسة.

7 – الموقع الجيو ـــ سياسي المتميز.

8 – القرب من أوروبا.

وانطلاقا من هذه المزايا التي قلما تتوفر في دولة بعينها من ضمـــن البلاد النامية، نستطيع القول جازمين أن وضع استراتيجية تنموية رشـــيدة ـــ دون المحروقات ـــ من خلال اتباع سياسة التنويـــــع الاقتصـــادي وتفعيل التكتلات الاقتصادية القائمة (الاتحـــــادات العربيـــة، الأورو– متوسطية ...) وتدعيم التبادل فيما بينها، في ظل مناخ سياسي مســـتقر يعمل على إعادة الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منـــها المجتمـــع وإفساح المجال لممارسة ديمقراطية ذات مرجعية مؤسسية (تقـــوم علـــى المؤسسات) والابتعاد عن الذرائعية (التذرع بأن الديمقراطية تتطلـــب أولا التحرر الشامل) ؛ من شأن كل هذا إخراج البلاد مـــن أســـار التبعيـــة والانطلاق في تنمية ذاتية حقيقية، وذلـــــك وفقـــا للمتتاليـــة المثلثيـــة: الاقتصادي فالسياسي ثم الاجتماعي.

المـراجـع:

[1]- أحمد البعلبكي: المسألة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات، بـيروت، لبنان، 1985.

[2]- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائـر، 1991.

[3]- عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحـولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

[4]- حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسـية، مطبعـة دحلب، الجزائر، 1993.

[5]- رمزي زكي: فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.

[6]- عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

[7]- علي غربي: العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع.... أطروحة دكتوراه دولـة غير منشورة، جامعة القاهرة، 1989.

[8]- جريدة الخبر.

[9]- جريدة المساء.

[10]- دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، عدد 11-12 سبتمبر/ أكتوبر1986.

[11]- المستقبل العربي، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بـيروت، عـدد، 203،1996.

[12]-Ahmed BENBITOUR: L'Experience Algerienne de Developpement 1962-- 1991,Edition Technique de l'Enterprise, Alger.

* جـامعـة قسنطينـة